الضياء بهرا
Bahra No. 410 Sun. 18 Nov 2007

حرب العراق:
ما يتناساه الاعلام تتلقفه السينما

ميدل ايست اونلاين
MIDDLE EAST ONLINE

ميدل ايست اونلاين

قال مخرجان أميركيان مشاركان في موجة من الافلام التي تناولت الحرب على العراق والنتائج الاوسع لهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ انهما يقومان فقط بما فشلت فيه وسائل الاعلام وهو نقل الحقيقة. ويعتبر البعض فيلم "منقح" للمخرج الأميركي بريان دي بالما والذي يبدأ عرضه في دور السينما الجمعة أكثر الافلام الصادمة التي تناولت حرب العراق. ويستخدم الفيلم أسلوبا وثائقيا ليروي القصة الحقيقية لاغتصاب جنود أميركيين لفتاة عراقية وقتلها عام ٢٠٠٦. كما استمد المخرج بول هاجيس أحداث فيلم "في وادي ايلاه" " الذي بدأ عرضه بالفعل من وقائع حقيقية مرتبطة بالحرب. واستعان هاجيس بنجوم كبار مثل تومي لي جونز وتشارليز ثيرون وسوزان ساراندون على عكس دي بالما الذي استعان بممثلين غير معروفين. وهاجم المخرجان وسائل الاعلام الرئيسية بسبب تغطيتها للحرب على العراق والاحداث التي أدت لاندلاعها. وقال دي بالما أثناء حضوره مهرجان فينسيا السينمائي حيث عرض فيلمه وفاز عنه بجائزة أفضل مخرج "هناك فارق كبير جدا بين حرب فيتنام حيث شاهدنا الصور وحرب العراق التي لم نشاهد شيئا (منها)". وأضاف "أشعر بغضب شديد لانني أعتقد انه أمر مهم. اعتقد أن السلطة الرابعة خذلتنا بصورة مروعة".

وقال للصحفيين "الامر يمكن متابعته عن طريق الانترنت. يمكنك أن تجده ان بحثت عنه. ولكنه ليس موجودا عبر وسائل الاعلام الكبيرة".

واتفق هاجيس الذي عرض فيلمه أيضا في المهرجان مع أراء دي بالما. وقال "أثناء حرب فيتنام كان لدينا صحفيون مذهلون يقومون بعملهم وينقلون لنا الامور التي لم نكن نرغب في سماعها. ولكن الان ليس لدينا ذلك. اعتقد انه عندما لا يحدث ذلك فهي مسؤولية الفنان أن يطرح تلك الاسئلة الصعبة". ويعتقد ستيفن بارنيت أستاذ وسائل الاتصال في جامعة ويستمنستر بلندن أن العديد من وسائل الاعلام الأميركية تعترف بالقصور في تغطية الحرب على العراق وخاصة مناقشة الاسباب التي دعت لشنها. وقال "أعتقد أن الصحافة الأميركية توافق بشكل عام على أنها تقاعست (عن تغطية الحرب بصورة ملائمة). ومن العدل أن نقول ان هوليوود التقطت الامر ربما متأخرا قليلا". ويوافق بارنيت على أن تغطية حرب العراق ربما كانت أكثر خطورة من تغطية صراعات أخرى سابقة وان هناك مراسلين في الولايات المتحدة والعراق كشفوا عن قصص مهمة. وتحدث بارنيت عن سيمون هيرش الصحفي في مجلة نيويوركر الذي كتب عن وقائع الانتهاكات في سجن ابو غريب بالرغم من أنها كانت "قليلة وتمت على فترات متباعدة" كما وصفها بارنيت. وأشار مارك كوزينس الناقد ومؤلف كتاب "قصة الفيلم السينمائي" الى أن مخرجي الافلام الوثائقية ابدوا اهتماما بارزا بقضية العراق التي تغاضت عنها هوليوود أحيانا. وأضاف "ما حدث مع فيتنام تكرر مع العراق حيث تناولتها الافلام الوثائقية من البداية وهناك بعض الافلام الجيدة جدا". وأوضح أن فيلم "بلادي بلادي" مثال جيد جدا على تلك الافلام. وقال ان "مخرجي الافلام الوثائقية يمكن دائما الاعتماد عليهم في أن يكونوا ضمير المجتمع".

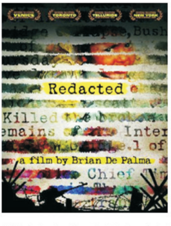

واستطرد كوزينس قائلا ان الهجوم على وسائل الاعلام كان احدى الطرق التي لجأ اليها المخرجون لتسويق افلامهم. وأضاف "حينما تسوق فيلما لابد وان تقول اننا بحاجة اليه. انه فريد. ها هي الاسباب التي ستجعلكم تأتون لمشاهدة عملي لانكم لم تروا مثله على شاشة التلفزيون".

لكن العديد من الافلام الحديثة التي تناولت الحرب على العراق وأفغانستان وتبعات هجمات ١١ أيلول فشلت في جذب الجمهور من بينها أفلام شارك فيها نجوم كبار. فقد حقق فيلم "في وادي ايلاه" عائدات بلغت ٩ ملايين دولار فقط من عرضه في دور السينما على مستوى العالم طبقا لما أورده موقع "بوكس أوفيس موجو دوت كوم" المتخصص على شبكة الانترنت. وجمع فيلم "التسليم" الذي يتناول قصة احتجاز المشتبه بتورطهم في أنشطة ارهابية من بطولة ريز ويزرسبون ١٥ مليون دولار من عرضه في دور العرض في أنحاء العالم. كما جاء اقبال الجمهور على فيلم "أسود للحملان" من بطولة توم كروز ويعرض للحرب في أفغانستان مخيبا للتوقعات.

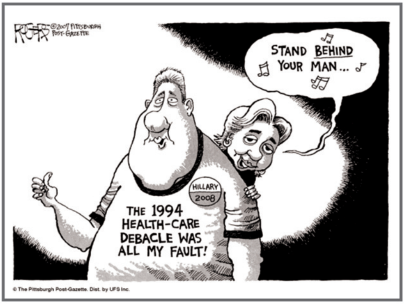
ROGERS ©2007 PITTSBURGH POST-GAZETTE
STAND BEHIND YOUR MAN...
HILLARY 2008
THE 1994 HEALTH-CARE DEBACLE WAS ALL MY FAULT!

© The Pittsburgh Post-Gazette. Dist. by UFS Inc.

جنرال تركي بارز: نستعد لعملية عسكرية عبر الحدود

BBC ARABIC.com

بي بي سي

صرح قائد سلاح المشاة التركي الجنرال "ايلكر باصبج" بأن تركيا "تستعد لشن" عملية عبر الحدود ضد مليشيات حزب العمال الكردستاني التي تستخدم شمال العراق كقاعدة انطلاق لشن هجمات على تركيا. لكن وكالة رويترز للانباء قالت إن مراسليها في المنطقة لم يرصدوا أي مؤشرات على زيادة النشاط العسكري على طول الحدود الجبلية لتركيا مع العراق مساء الخميس، مما يشير إلى أن أي هجوم تركي لا يزال في مراحل الاعداد. وقال باصبج، ثاني أقوى شخصية في القوات المسلحة التركية، للصحفيين في أنقرة "أما متى وكيف سيكون التحرك فهذه قضية أخرى"، بحسب وكالة أنباء الاناضول الحكومية. وكان البرلمان التركي قد وافق الشهر الماضي على طلب حكومي بتفويض الجيش بشن عمليات عسكرية في شمال العراق.

وقال الجنرال التركي "مهمتنا..هي توجيه ضربة للمنظمة الارهابية أينما وجدت، في الداخل أم الخارج، عندما تكون الظروف ملائمة". وحشدت تركيا ١٠٠ ألف جندي معززين بالمقاتلات والمدفعية والدبابات استعدادا للقضاء على الانفصاليين الاكراد الذين تحملهم أنقرة المسؤولية عن هجمات أودت بحياة عدد من قوات الامن التركية. وتأتي هذه التصريحات بعد يوم من إعلان الولايات المتحدة أنها بدأت تبادل المعلومات الاستخباراتية مع تركيا حول مواقع المسلحين الاكراد في شمال العراق. وكان بوش قد وعد بتقديم المعلومات الاستخباراتية للجيش التركي خلال محادثاته مع رئيس الوزراء رجب طيب اردوجان الاسبوع الماضي في واشنطن. وتزايدت الضغوط على الحكومة والجيش التركيين للقيام بعمل عسكري بعد ٢١ تشرين الاول إثر مقتل ١٢ جنديا تركيا وإصابة ١٧ وأسر ثمانية آخرين في كمين نصبه المسلحون الاكراد لدوريتهم قرب الحدود مع العراق. وقتل أربعة جنود آخرين يوم الثلاثاء في معارك جديدة بالقرب من الحدود مما أثار موجة جديدة من الغضب الشعبي.

يذكر أن أكثر من ٣٧ ألف شخص قتلوا منذ بدأ حزب العمال الكردستاني عملياته العسكرية ضد المصالح التركية عام ١٩٨٤ بهدف الحصول على حكم ذاتي في مناطق جنوب شرقي البلاد ذات الغالبية الكردية.

غيتس: احتمال إلغاء مائة ألف وظيفة ما لم تقر موازنة الحرب

CNN

سي ان ان

وسط نذر مواجهة جديدة بين البيت الأبيض والكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، حول الحرب المستمرة منذ أكثر من أربع سنوات في العراق، أعلن وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس الخميس، أن البنتاغون أمام "خيارات غير مرغوب فيها" منها إلغاء مائة ألف وظيفة في القواعد العسكرية، ما لم يمرر الكونغرس الأمريكي مشروع قانون موازنة دون شروط، وفي نفس الوقت، تفادي لجوء الرئيس جورج بوش لحق استخدام الفيتو.

وقال غيتس أمام المراسلين إن وزارته أمام خيارات محدودة جدا لتحويل التمويل المطلوب لتغطية العمليات القتالية في العراق ما لم تقر الموازنة البالغة ٥٠ مليار دولار والتي كان قد صادق عليها مجلس النواب الأمريكي بشروط، في وقت متأخر من مساء الأربعاء. وأوضح وزير الدفاع الأمريكي أنه "في أسوأ الظروف" ستضطر قيادة الجيش إلى إغلاق قواعد لها في منتصف شباط، وإلغاء وظائف قد تطال ١٠٠ ألف شخص من المدنيين والمتعهدين.

وقال إنه وبموجب القوانين الاتحادية يلزم توجيه إنذار شهرين قبل أي إلغاء محتمل، وأن هذه الخطط يجب البت فيها في منتصف كانون الأول المقبل.

وكان مجلس النواب الأمريكي الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، قد صادق الأربعاء، على مشروع قانون حول موازنة تقدر كلفتها بخمسين مليار دولار للحرب في العراق، مشروطة بمطالبة الرئيس جورج بوش ببدء سحب القوات الأمريكية من العراق في غضون الأسابيع القادمة، وإنهاء العمليات العسكرية بحلول منتصف كانون الأول ٢٠٠٨

وجاءت عملية المصادقة على التشريع بأغلبية ضئيلة بلغت ٢١٨ صوتا مقابل معارضة ٢٠٣ أصوات، وإن شكلت العملية صفعة رمزية لبوش الذي بدأ فعليا في تخفيض مستوى هذه القوات، رافضا في الوقت نفسه إلزامه بجدول زمني لسحب قوات بلاده من هناك.

ويؤكد مشروع القانون على أن الهدف الرئيسي للموازنة هو "لنقل مهمة القوات الأمريكية المسلحة في العراق وبدأ عملية إعادة الانتشار" كما يطالب البيت الأبيض ببدء سحب هذه القوات في خلال ٣٠ يوما من تمريره، بهدف سحب جميع الجنود الأمريكيين المقاتلين في العراق بحلول ١٥ كانون الأول ٢٠٠٨.

وكان البيت الأبيض قد أعلن أن الرئيس جورج بوش سينقض القرار ما لم يتراجع الديمقراطيون عن ربط التشريع بجدول زمني محدد للانسحاب من العراق في غضون ٣٠ يوما على تمريره.

وتشكل هذه الموازنة "٥٠ مليار" ربع الميزانية المقررة للعام ٢٠٠٨ والتي تبلغ قرابة ٢٠٠ مليار دولار لتغطية العمليات القتالية. وكانت السنة المالية لصرف هذه الموازنة بدأت في الأول من تشرين الأول المنصرم. وتقدر وزارة الدفاع الأمريكية كلفة العمليات في العراق بقرابة ملياري دولار في الأسبوع الواحد.

وقال غيتس بدون هذه الأموال، سيكون بمقدور وزارته تحويل ٣.٧ مليارات دولار فقط من حساباتها، بدون مساءلة من الكونغرس الأمريكي وهو "أعلى بقليل فقط لتغطية أسبوع من تكاليف الحرب" وفق وصف وزير الدفاع الأمريكي.

وأضاف الوزير "كل هذا يترك الوزارة أمام خيارات غير مرغوب فيها لمواصلة العمليات بغياب جسر تمويل."

ولفت أن الجدل الحاصل "بأن في إمكان قيادة الجيش تحويل التمويل من ضمن موازنتها لتغطية النقص الحاصل" هو "اعتقاد خاطئ وخطير."

يُذكر أن التشريع الذي صادق عليه مجلس النواب بحاجة إلى نيل تأييد مجلس الشيوخ كي يقر نهائيا في الكونغرس الأمريكي.

من جهته قال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي الديمقراطي هاري ريد الخميس إن الديمقراطيين لن يتراجعوا عن مسعاهم هذه المرة.

وقال إن بوش ليس "مؤهلا" للحصول على كل ما يطلبه بدون شروط.

وكان ريد قد هدد بعقد جلسات ماراثونية لمجلس الشيوخ على مدار فترة نهاية عطلة نهاية الأسبوع لو تتطلب الأمر، إلا أنه عاد وحدد الجلسة بصباح الجمعة.

نداء أمريكي لبوش لاستغلال مؤتمر أنابوليس

Taqrir Washington

تقرير واشنطن

قامت مجموعة نافذة من الخبراء والمسؤولين الأمريكيين السابقين بإرسال خطاب إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش يحثونه على ضرورة استغلال وإنجاح مؤتمر أنابوليس لسلام الشرق الأوسط من أجل تدعيم استقرار الشرق الأوسط والحفاظ على المصالح الأمريكية هناك.

يمثل مؤتمر السلام الإسرائيلي الفلسطيني الذي أعلن عنه الرئيس بوش والمتوقع انعقاده في شهر نوفمبر الحالي فرصة حقيقية للتقدم في اتجاه "حل الدولتين". ومازال الشرق الأوسط يعاني أسوأ أزماته منذ سنين، وأية نتيجة إيجابية للمؤتمر يمكن أن تلعب دورا محوريا في مواجهة الموجة المتصاعدة من عدم الاستقرار والعنف، ومن ثم فإن نجاح هذا المؤتمر مصيري حيث أن فشله يخاطر بتداعيات مدمرة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

نحن نؤمن – آخذين في الاعتبار الدروس المستفادة من المحاولة الأخيرة في كامب ديفيد منذ سبع سنوات للتعامل مع المسائل السياسية الأساسية والتي يختلف عليها الطرفين– بأنه حتى ينجح المؤتمر لابد وأن تكون نتيجته جوهرية، شاملة وتؤثر على تحسين الحياة اليومية للإسرائيليين والفلسطينيين.

لابد أن يتعامل المؤتمر الدولي مع جوهر سلام دائم

بما أن اتفاق سلام تفصيلي شامل من الصعب الوصول إليه في نوفمبر، فلابد أن يركز المؤتمر على صورة الحل النهائي، وعلى إقرار آليات تساعد على تحقيق سلام دائم، ويستدعي ذلك أن تخرج هذه التصورات في صورة قرار من مجلس الأمن.

ومن المهم إن يبذل كل من الطرفين ما في وسعه للوصول إلى مثل هذا الإتفاق. وإن لم يكن في وسعهما ذلك، فأن على اللجنة الرباعية "الولايات المتحدة ،الإتحاد الأوروبي، روسيا والأمين العام الأمم المتحدة" – والتي سيعقد المؤتمر تحت رعايتها– أن يضعوا إطارا للاتفاق بناء على قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس الأمن، وعناصر خطة كلينتون عام ٢٠٠٠، ومبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ وخارطة الطريق عام ٢٠٠٣، وهذا الاتفاق لابد أن يتضمن النقاط التالية:

وجود دولتين بناءا على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة متفق عليها، وعبر عنها سابقا في مبدأ تبادل الأراضي.

تكون القدس عاصمة للدولتين، تخضع فيها المناطق اليهودية للسيادة الإسرائيلية والأحياء العربية تخضع للسيادة الفلسطينية. اتخاذ تدابير خاصة بالمدينة القديمة مما يتيح لكل طرف حماية أماكنه المقدسة ويضمن الوصول غير المشروط لمواطني الطرفين إلي تلك الأماكن.

حل مشكلة اللاجئين –التي ستظل قائمة حتى مع "حل الدولتين" – حلا يعالج الإحساس العميق لدى اللاجئين الفلسطينيين بالظلم، وتوفير تعويضات مالية مناسبة ومساعدتهم على إعادة التوطين. تبني إجراءات أمنية لمواجهة المخاوف الإسرائيلية وبما لا يخل باحترام السيادة الفلسطينية.

لابد ألا يكون المؤتمر مجرد حدث عابر، إنما يجب أن يضع قيد الحركة مفاوضات دائمة موثوق بها تحت إشراف دولي وبناءا على جدول زمني لتحقيقها بحيث يجعل كل من حل الدولتين ومبادرة السلام العربي (علاقات سلمية طبيعية بين إسرائيل والدول العربية) قابلة للتحقيق.

المؤتمر الدولي لابد أن يكون شاملاً

لابد من مشاركة الدول العربية التي لا تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل في المؤتمر وذلك بهدف زيادة ثقة إسرائيل في العملية السلمية. تستحق الإدارة الأمريكية الثناء على قرارها بدعوة سوريا لحضور المؤتمر والذي يجب أن تتبعه اتصالات حقيقية بين الطرفين. ويمكن أن يحدث التقدم تغيير عميق في خريطة المنطقة، لذا يجب على المؤتمر –كحد أدني– أن يكون بداية للحوار الإسرائيلي السوري تحت رعاية دولية. أما بالنسبة لحماس، نعتقد أن حوارا جادا مع الحركة أفضل بكثير من عزلها، فيمكن مثلاً أن يتم ذلك بواسطة الأمم المتحدة وممثلي اللجنة الرباعية للشرق الأوسط. وتمثل الدعوة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وغزة يمكن أن تشكل نقطة بداية جيدة.

لابد أن يخرج المؤتمر بنتائج تمس الحياة اليومية للإسرائيليين والفلسطينيين

كثيراً ما حدث في الماضي أن كانت الفجوة بين الخطابات السياسية وما يحدث في الواقع عقبة أمام أي تقدم. لذلك لابد أن يخرج المؤتمر باتفاق على خطوات واضحة تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والأمن متضمنا وقف إطلاق نار بين الطرفين في الضفة الغربية وغزة، وتبادل الأسرى، ومنع تهريب الأسلحة، والقضاء على الميليشيات، وتوفير حرية حركة أكبر للفلسطينيين، وإلغاء نقاط التفتيش غير المبررة، وإزالة القواعد الإسرائيلية. وذلك للإسراع وإنهاء حالة الاحتلال. ومن المهم أيضا، إذا كان للمؤتمر مصداقية أن يتزامن انعقاده مع تجميد التوسع في المستوطنات الإسرائيلية، فمن المستحيل إدارة مناقشة جادة عن إنهاء الإحتلال في حين يستمر التوسع السريع في بناء المستوطنات. ويلزم أيضا أن تتركز الجهود لتسكين الوضع في غزة والسماح باستئناف الحياة الاقتصادية بها.

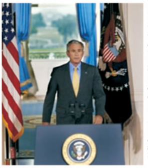هذه العناصر الثلاثة مرتبطة بعضها بالبعض، الواحدة لن تحدث بغياب الأخريين. لن يكون لأي من الطرفين الدافع أو المساندة الشعبية لأخذ خطوات صعبة على أرض الواقع إلا إذا أثمر المؤتمر نتائج حقيقية عن الوضع النهائي. إذا تم نبذ سوريا وحماس فإن إمكانية أن يقوما بدور العنصر المفسد يتصاعد بجدية. ويمكن أن يأخذ ذلك شكل تصعيد للعنف في الضفة الغربية أو في غزة، أيا منهما كفيل بسحق إي انجاز سياسي وزيادة التكلفة السياسية للتسويات بين الطرفين ويلغي رغبة أو قدرة إسرائيل لتخفيف القيود الأمنية. في نفس الوقت، فإن وقف إطلاق نار شامل أو تبادل أسرى غير ممكن بدون تعاون حماس. فما لم ير الطرفان تحسنا ملموسا في حياتهم، فان الاتفاقات السياسية سينظر إليها على أنها مجرد بيانات خطابية، مما ينسف معه أي أمل في حل الدولتين. وفي النهاية يجب ان نذكر أن الأطراف المعنية والمجتمع الدولي – وبعد مرور سبعة أعوام طويلة وغالية الثمن– يري في جهود تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أخبارا جيدة. وبما أن نتائج هذا المؤتمر في غاية الأهمية، فأنه من الأهمية بمكان أن يتم ذلك بطريقة صحيحة، وهذا يعني ضرورة التحلي بالطموح والشجاعة لبداية جديدة وأخذ خطوات جريئة.